The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N4, P P 171 -192
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد٤تشرين الاول ٢٠٢٣ ص ص ١٧١-١٩٢

The renter economy and the challenges of financial sustainability in Iraq / an analytical study.

*الاقتصاد الريعي وتحديات الاستدامة المالية في العراق / دراسة تحليلية

** كرار حسن دينار **أ.د. حيدر علي محمد الدليمي

Abstract :The importance of financial sustainability comes through the importance of public finance in the economy. Financial sustainability is a form of financing that the state resorts to to finance government spending for the general budget. It demonstrates the state's ability to implement its work programs for various activities within a certain range, without compromising its future ability to spend. It is based on the ability of the government to fulfill its future obligations, and the research aims to analyze indicators of rentier economy in Iraq, analyze indicators of financial sustainability in the Iraqi economy for the period (2004-2022), and analyze the relationship of renter economy and financial sustainability in the Iraqi economy for the period (2004-2022), and has The researcher hypothesized that sustainability and its indicators in Iraq may lead to raising the efficiency of the performance of the Iraqi economy in light of the fluctuations in the oil sector. The research relied on the inductive approach using the general analytical descriptive method to know the basic and theoretical concepts of financial sustainability,

*بحث مستل .

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

and the renter economy, and analyzed the research sample based on the data of the Iraqi Ministry of Finance and the Central Bank of Iraq, and reached the following results: The Iraqi economy is a renter economy because it depends on the crude oil sector In terms of oil revenues, which constitute more than (95%) of total public revenues, and oil production constitutes more than (50%) of the gross domestic product, and this made it more vulnerable to external fluctuations in the global oil markets, and the results of the research showed that tax revenues contribute a percentage Low public revenues, which range from (3-4%) due to the poor efficiency of the tax system and tax administration and high cases of administrative and financial corruption. As for the internal debt, it continued to decline during the years (2004-2008) due to the rise in crude oil in global markets, especially after the lifting of economic sanctions and permitting With the increase in the export of oil, the internal debt also witnessed a rise in 2009 due to the decline in crude oil prices in the global markets as a result of the negative effects of the global crisis (2008), which led to the state's tendency to borrow internally to finance the deficit in the general budget. In the years (2014-2016), it also witnessed an increase due to the decline in oil revenues as a result of the drop in oil prices and the deterioration of the security situation in the country.The researcher recommends: striving to reform the tax system and advance it to the level that achieves the required economic goals, foremost of which is financing the deficit in the general budget, and then achieving economic and financial stability, and among the conditions for enhancing financial sustainability in rentier countries, including Iraq, is the need to

achieve a set of conditions in it, A series of deficits and stable public debt must be achieved in the long run.

المستخلص :تأتي أهمية الاستدامة المالية من خلال أهمية المالية العامة في الاقتصاد، فالاستدامة المالية تعد شكل من أشكال التمويل التي تلجأ اليه الدولة لتمويل الانفاق الحكومي للموازنة العامة، ويوضح قدرة الدولة على تنفيذ برامج عملها لمختلف الأنشطة ضمن مدى معين، دون أن يفوض ذلك قدرتها المستقبلية على الانفاق ويقوم على أساس قدرة الحكومة بالوفاء بالتزاماتها المستقبلية، ويهدف البحث إلى تحليل مؤشرات الاقتصاد الريعي في العراق، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢)، وتحليل العلاقة الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢)، وقد وضع الباحث فرضية مفادها إنَ الاستدامة ومؤشراتها في العراق قد تؤدي إلى رفع كفاءة اداء الاقتصاد العراقي في ظل التقلبات الحاصلة في القطاع النفطي. وقد أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي العام لمعرفة المفاهيم الأساسية والنظرية للاستدامة المالية والاقتصاد الريعي، وتحليل عينة البحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي، وتوصل الى النتائج الآتية: ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي كونه يعتمد على قطاع النفط الخام من حيث الايرادات النفطية التي تشكل أكثر من (٩٥%) من مجموع الايرادات العامة، والناتج النفطي يشكل أكثر من (٥٠%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا جعله اكثر عرضةً للتقلبات الخارجية في أسواق النفط العالمية، وقد بينت نتائج البحث الايرادات الضريبية تساهم بنسبة منخفضة من الايرادات العامة والتي تتراوح (٣ – ٤%) بسبب ضعف كفاءة الجهاز الضريبي والادارة الضريبية وارتفاع حالات الفساد الاداري والمالي، أما الدين الداخلي انخفاضاً مستمراً خلال الأعوام (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨) بسبب ارتفاع النفط الخام في الأسواق العالمية وخاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية والسماح بزيادة تصدير النفط ، كما شهد الدين الداخلي ارتفاعا عام (٢٠٠٩) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة انعكاس الآثار السلبية للأزمة العالمية (٢٠٠٨)، والتي ادت الى توجه الدولة بالاقتراض الداخلي لتمويل العجز في الموازنة العامة. وفي الاعوام (٢٠١٤-٢٠١٦) فقد شهد ايضاً ارتفاعاً بسبب تراجع الايرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الامني في البلد.

المقدمة : إنَ أثار موضوع الاستدامة المالية اهتمام الباحثين على مختلف توجهاتهم الفكرية نتيجة اكتساب هذه العملية أهمية فائقة في ظل التطورات الاقتصادية الكبرى وغير المسبوقة في

عصر العولمة والتي انتقلت من عالم مترامي الأطراف الى قرية صغيرة، ونتيجة لما يواجه البلد من تحديات كبيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وصحية والتي تمثلت (انخفاض أسعار النفط، عجز الموازنة، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، تقلبات أمنية وسياسية، انتشار جائحة كورونا وتغيرات سعر الصرف الأجنبي) والتي تمثل أيضاً تحديات مستقبلية يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على الأجيال القادمة، وبالشكل الذي يحد من مستويات الرفاهية للأجيال القادمة نتيجة لتحملهم أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها أو مشاكل لم يكونوا طرفاً فيها.

أهمية البحث : تأتي أهمية الاستدامة المالية من خلال أهمية المالية العامة في الاقتصاد، فالاستدامة المالية تعد شكل من أشكال التمويل التي تلجأ اليه الدولة لتمويل الانفاق الحكومي للموازنة العامة، ويوضح قدرة الدولة على تنفيذ برامج عملها لمختلف الأنشطة ضمن مدى معين، دون أن يفوض ذلك قدرتها المستقبلية على الانفاق ويقوم على أساس قدرة الحكومة بالوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

مشكلة البحث : تتمحور مشكلة البحث حول استدامة المالية العامة في العراق، فالاستدامة المالية كما تعرف بأنها قدرة الدولة في الحفاظ على الانفاق الجاري والايرادات المختلفة لمدة طويلة دون أن تهددها حالات من الاعسار المالي أو الاخفاق أو ظهور مطلوبات تعيق التزامات الحكومة التي مر بها العراق من تأخير رواتب الموظفين في القطاع الحكومي أو دفع مستحقات المقاولين، ولكي تتحقق الاستدامة المالية دون تهديد فأنها تخضع لقيد يسمى قيد الموازنة، والذي يعد ضابطاً يؤشر بأنه ينبغي أن لا تتجاوز النفقات العامة حدود التمويل أو القدرة على الايرادات العامة.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاستدامة ومؤشراتها في العراق قد تؤدي إلى رفع كفاءة اداء الاقتصاد العراقي في ظل التقلبات الحاصلة في القطاع النفطي.

أهداف البحث :

١. التعرف على المفاهيم الاساسية والنظرية للاستدامة المالية ومؤشراتها.
٢. التعرف على المفاهيم النظرية للاقتصاد الريعي.
٣. تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق.
٤. تحليل تطور القطاع النفطي في العراق.

منهجية البحث : أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي العام لمعرفة المفاهيم الأساسية والنظرية للاستدامة المالية والاقتصاد الريعي، وتحليل عينة البحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي.

حدود البحث :تمثلت الحدود المكانية في الاقتصاد العراقي، وللمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢).

المبحث الأول : الاطار النظري للريع النفطي والاستدامة المالية

أولاً : تعريف الريع النفطي: يعني اقتصاد الريع هو اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلاً، ولهذا فأنَ اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخواً، إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعاً استهلاكياً أي يسيطر فيهَ قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية، وربما نجد في اقتصاديات الدول العربية عموماً أنموذجاً لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع ى فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادةً ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال استيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات انتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصاً للعمل (ياسر ، ٢٠١٣ ، ص٤). ويعرف أيضاً بأنهُ أعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل)، وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات انتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكهِ ومشروعية توزيعه ومشروعيه بيعه. (حاتم وآخرون، ٢٠١٥ ، ٧٢).

ثانياً : خصائص الاقتصاد الريعي : يمكن تحديد خصائص الاقتصاد الريعي كالآتي:

١. الاعتماد على مصدر وحيد كالنفط كمصدر رئيس في تمويل الدخل: تعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي يتوقف عليها توصيف الاقتصادات الريعية، فالاعتماد على مصدر واحد في توليد الدخل ونسبتهِ في الناتج المحلي الاجمالي هما السمتان المتلازمتان لاقتصادات الدول الريعية، إذا كان الباحثون قد أكدوا الأمر بالنسبة للموارد النفطية الخارجية، فالأمر لا يتوقف عند هذا الحد فهناك مداخيل ريعية غير نفطية كما هو الحال في الاقتصاد الاسباني الذي بقي طويلاً يعتمد على ذهب وفضة الأمريكيتين، وعلى الرغم من ذلك يبقى مؤشر سوق النفط الخام هو الأقوى في موضوع الريع، وذلك لما لأثر الريع في دعم الأجور والمرتبات للقوى العاملة وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الانتاج السلعي من زراعة وصناعة تحويلية إلى درجة لا يمكن معها استمرار أغلب هذه الأنشطة من دون دعم من قبل الريع النفطي (خليفة، ١٩٨٦ ، ٢٩).

٢. مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية يكون واسعاً : إذ يكون مساهمة النشاط الاقتصادي بأكملهِ حول هذا المورد، فضلاً عن الدور الضعيف لبقية الايرادات الداخلية كالضرائب وغيرها، مما يحد من القوة التوزيعية للسياسة المالية من الجانب الانفاقي للموازنة (جانب النفقات العامة) لذا فأن معدل النمو في الموارد المالية ليس مواكباً للنمو في النفقات

العامة، إذ تصبح الدولة ذات أثر مركزي ومسيطر كونها بمثابة الوسيط بين قطاع النفط من ناحية وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى من ناحية أخرى، فهي تتسلم تلك العوائد لتعيد تخصيصها للفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي.

٣. الاعتماد على مصدر غير متجدد (ناضب) : فالمورد الناضب الموجود داخل الأرض هو عبارة عن ثروة للمجتمع أو لمالكهِ وهو كأي أصل رأسمالي آخر يجب أن ينمو على الأقل بمعدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق كفرصة استثمارية بديلة، أنَ ذلك يعني أن قرار الاستخراج يرتبط بالعائد الذي يتوقع مالك المصدر أن يحصل عليه وأن أقل ما يمكنه القبول به هو نمو السعر الصافي للمصدر الناضب بمعدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق لكي يوافق على بقاء ذلك المصدر داخل الأرض، وبعكسه فأنه سيزيد معدل استخراج المصدر الناضب لغرض استغلال الفرصة داخل الفرصة البديلة من العائد في مجال استثماري آخر لا يقل عائدهِ عن معدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق، ومن هنا يكون التعامل مع مورد قابل للنضوب، وهذا يرتب مفاهيم جديدة للتكاليف والايرادات والدخل وطبيعة تركيبة السوق للموارد الناضبة، ويعد النفط أهم المصادر لتوليد الطاقة في العالم، ولا تعتمد اقتصادات الدول العربية على محاصيل زراعية يمكن أن تعاد زراعتها وانتاجها عاماً بعد آخر كالبن والقطن وإنما تعتمد على خامات ومعادن ومواد أولية يتم تصنيعها وبيعها في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى نضوبها الأمر الذي يبرر العقلانية في استهلاك الموارد والكفاءة في استثماره بما يضمن استدامتهِ للأجيال القادمة وان اعتماد هذه الاقتصادات على ريوع لسلعة أولية ناضبة يجعل الخيار في استخراج هذه السلعة وبيعها أو إبقائها في باطن الأرض كالنفط مثلاً يعود إلى المعدلات المتوقعة لمردود الاستثمار من عائدات النفط لكونها تشكل نمطاً أو صورة من صور الاقتصادات الريعية وذلك بسبب الافاق الزمنية القصيرة نسبياً التي تواجهها هذه الدول قبل أن تنضب احتياطاتها، كما وتعد دول الخليج النفطية أفضل تجسيد لفكرة اعتماد الدول الريعية على سلعة خام أولية ناضبة، فهذه الدول تعتمد في اقتصادها الى نوع من الريع الخارجي المعتمد على توافر ظروف مناسبة وطلب خارجي واسع، وتمثل ايرادات النفط العنصر الغالب على النشاط الاقتصادي (الجناحي، ٢٠٠٣ ، ص ٥٩ – ٦٠).

٤. انخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية من الناتج المحلي الاجمالي: يمكن بيان أهمية القطاع النفطي من توضيح الأهمية النسبية للصادرات النفطية مقارنةً مع المجموع الكلي للصادرات أو كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي أي اختلال نسبة المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، إذ تبقى مساهمة القطاعات غير النفطية ازاء نسبة مساهمة القطاع النفطي بسيطة، ولذلك يمارس هذا القطاع دور الممول للقطاعات الأخرى، وعلى الرغم من أن الاقتصادات

الريعية تمتلك ثروة القطاع الاستخراجي (النفط) مثلاً على الناتج المحلي الاجمالي، وكانت السياسات الاقتصادية الخاطئة سبباً في عدم تحقيق النمو الاقتصادي، نتيجة لانخفاض الكفاءة الاقتصادية في معظم ادارات القطاع العام فقد أدى الى تخلف قطاع الانتاج، إذ لم تتمكن من تحقيق النمو المطلوب منها.

المبحث الثاني - الاطار النظري للاستدامة المالية

أولاً : تعريف الاستدامة المالية : هي مسار مستدام للدين العام مع الحفاظ على الملاءة الحكومية كشرط مسبق للحيلولة دون الحاجة الى اعادة هيكلة الدين والوصول الى حالة العجز أو الافلاس عن الوفاء بالتزاماتها كما يعرفها البعض الآخر بأنها السياسة المالية الحالية (النفقات والايرادات الحالية) التي تكون قادرة في المدى البعيد على الاستمرار دون أن تكون هناك حاجة الى زيادة الدين الحكومي، كما أن هناك من يربط الاستدامة المالية بالقيد الزمني للموازنة دون تحليل هيكل النفقات والايرادات العامة فالاستدامة المالية تتحقق في ظل ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي بحيث تكون الايرادات العامة كافية لتغطية أعباء الديون المستقبلية دون الحاجة لإعادة هيكلة الديون أو الاقتراض لسداد الديون (الحاوري، ٢٠١٥، ص ٢٧٨- ٢٧٩). ويمكن ذكر مجموعة تعاريف للاستدامة المالية هي كالآتي:

تعني الاستدامة المالية هو مقدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها المالية والمستقبلية وخدمة ديونها دون الحاجة الى اعادة جدولة ديونها أو تراكمها أو هي قدرة الدولة على تحمل الديون دون الحاجة الى اجراء تعديلات في سياستها المالية لغرض تحقيق التوازن بين الايرادات العامة ونفقاتها، أما حالة عدم وجود استدامة فهذا يعني تراكم الديون إلى أجل غير مسمى بمعدل أسرع من قدرة الدولة على سداد خدمتهِ (عبد الرحمن وعبد المجيد، ٢٠١٦ ، ص ١٨٣).

ويطلق على الاستدامة المالية الاستمرارية وهي مدى مقدرة المؤسسة المالية على البقاء الأطول فترة زمنية ممكنة على قيد الحياة مع مقدرتها على تلبية طلبات الزبائن وتطلعاتهم والتجديد لهم في القروض المتدرجة على (البقاء والنمو)، تعني كذلك الاستمرارية في مجال التمويل في تحقيق الايرادات والارباح ومواكبة أسعار الفائدة المناسبة والمنافسة، وتكوين قاعدة زبائن كبيرة من المجتمع، ومحفظة مالية ذات خطورة مسيطر عليها، ورأس المال مستغل بكل كفاءة وفاعلية، ويقصد بالاستدامة المالية القدرة على تغطية جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة من خلال هوامش الأرباح والرسوم الأخرى التي يدفعها الزبون في مقابل تمتعه بالخدمة المالية (حسين والحاكم، ٢٠٢٠ ، ص ٣٩)، والاستدامة المالية وصف للزيادة الثابتة لإيرادات المؤسسة والعملية المستمرة للمناورة الحرة واستخدام أموال المؤسسة ، وهي عملية مستمرة

للإنتاج والمبيعات، يتشكل الاستقرار المالي أثناء الانتاج والأنشطة الاقتصادية وهو مكون رئيس للاستدامة الشاملة للمؤسسة (Pulatovich , 2019 , p.464 – 465).

وتعد الاستدامة المالية بمثابة تعبير عن قدرة الحكومة على زيادة الفائض في الموازنة العامة وتجنب حالة العجز أو تحقيق التوازن في جانبي الموازنة (الايرادات والنفقات)، إذ ان ارتفاع العجز غالباً ما يحد من قدرة الحكومة في الأجل الطويل سيؤدي إلى اللجوء الى الدين العام عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي (الطائي والشلال، ٢٠١٥ ، ١).

ثانياً : أهمية الاستدامة المالية: أصبحت الاستدامة المالية من الأولويات الرئيسة في الاستراتيجية المعتمدة من قبل أغلب المؤسسات في القرن الواحد والعشرين، لما لها من تأثير بعيد المدى على نجاح المؤسسات وتوافقها مع المتطلبات التي تفرضها عليها بيئة الأعمال في عالمنا المعاصر، لكونها أصبحت اليوم يقاس درجة نجاحها قبولها من المجتمع بمقدار إسهامها في استقراره ونهوضهِ كونها (أبو سمرة، ٢٠١٧ ، ٢٨).

١. تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلد.
٢. تساهم في زيادة الايرادات العامة للدولة وتحقيق الفائض المالي في الموازنة العامة.
٣. تساهم في زيادة الاستثمار المحلي في البلد وتقليل معدلات البطالة.

ثالثاً : قواعد الاستدامة المالية :

١. القاعدة الذهبية : تتلخص هذه القاعدة في أن الحكومة تلجأ الى الاقتراض لغرض تمويل الانفاق الاستثماري حصراً وبالتالي ستؤدي إلى تحسين البنية التحتية وزيادة النمو الاقتصادي بينما الانفاق الاستهلاكي يتم تمويله عن طريق الايرادات الضريبية والايرادات الأخرى.

٢. قاعدة الموازنة المرنة: اعتمدت النظرية التقليدية على مبدأ التوازن المحاسبي بين النفقات والايرادات العامة، وأن حسن التصرف السليم للدولة يتطلب منها تحقيق التوازن بين جانبي الموازنة هذا من جانب، ومن جانب آخر ابتعادها عن مخاطر العجز وكيفية تغطيته وتمويله وما يترتب على ذلك من أثر تضخمي أو فائض لا تستطيع الدولة التصرف به من جهة أخرى وبالتالي يتعين العجز في الموازنة العامة وأسبابه والمدة الزمنية لإعادة التوازن في الموازنة (البغدادي، ٢٠١٢ ، ٤٢٤).

٣. قاعدة توازن الموازنة العامة : هذه القاعدة تشترط أن العجز في الموازنة العامة للدولة ناتج بفعل كشرط ففي ظروف الركود الاقتصادي هناك يحدث عجز في الموازنات، أما في حالة ظروف الرواج الاقتصادي فأن هناك فوائض مالية نتج عنها، وبالتالي يجب توجيه الفوائض لغرض تمويل العجز الناتج في فترات الركود الاقتصادي.

٤. قاعدة استدامة الاستثمار : تشترط هذه القاعدة بوجوب وضع حد لإجمالي الدين العام، كفيل بعدم إحداث ضرر مالي على النمو والاستقرار الاقتصادي حتى تتمكن من تحمله، وحسب نظرة الخبراء الاقتصاديين في المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) يجب أن تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز (٦٠%) ونسبة العجز لا تتجاوز (٣%) حسب معاهدة ماستريخت وهذه النسب بطبيعة الحال تختلف من بلد إلى آخر نظراً لاختلاف المحددات والمتغيرات الاقتصادية فيها (البغدادي، ٢٠١٢ ، ٤٢٤).

٥. قاعدة مكابح الدين : هذه القاعدة يمكن بواسطتها تفادي الاختلالات الهيكلية المتراكمة في الموازنة العامة للدولة ومنع الدين العام من النمو المتزايد، وفي الوقت نفسه تتضمن هذه القاعدة سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية عن طريق السماح بعجز دوري في حالة الانكماش الاقتصادي ويتطلب توفر فائض مالي عندما يكون الاقتصاد في حالة الازدهار، لذا فأن لهذه القاعدة هدف واضح هو ضمان الاستدامة المالية وتسهيل الدورة الاقتصادية وتقلبات النمو (داغر وصلال، ٢٠١٨، ٨)

٦. قاعدة العجز : بموجب هذه القاعدة فأن نسبة العجز في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي لا يتجاوز (٣%) بحسب معاهدة ماستخريت التي اتبعتها أغلب دول العالم لتحقيق الاستدامة المالية، وتعد هذه القاعدة من أهم معاهدة القواعد لأنها تهدف إلى السيطرة على تراكم الديون وتحقيق الاستدامة المالية (علاوي وآخرون، ٢٠١٨، ص ٢٩).

٧. قاعدة وحدة الموازنة: هذه القاعدة تحتَم اثبات ايرادات ونفقات الدولة في صك واحد فقط، ومهما تعددت مصادر الايرادات العامة، ومهما اختلفت وتباينت مصادر النفقات العامة لن يكون للدولة إلا موازنة وحدة فقط لأن التوحيد يندرج من المعنى الجزئي إلى المعنى الكلي، إذ أن التوحيد الجزئي توحد النفقات في كتلة واحدة وتوحد الايرادات في كتلة أخرى، أما التوحيد الكلي فيتحقق عن طريق توحيد الكتلتين وأدرجهما في صك واحد وهي الموازنة العامة للدولة، كما يرى الباحثون المهتمون بالشؤون الاقتصادية آمثال ريكاردوا أن هدف التوحيد هو التنظيم والوضوح مع تمكين المعنين بنشاط الحكومة وبشؤون الموازنة العامة وبالتالي الالمام بصورة واضحة، وسريعة وجعل الدولة مستدامة من الناحية المالية (الأفندي، ٢٠١٢ ، ٥٣٨).

المبحث الثالث ـ تحليل مؤشرات الاقتصاد الريعي والاستدامة المالية في العراق

أولاً : أسعار النفط الخام في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢) : يلاحظ من خلال الجدول (١) والشكل (١) أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت من (٣٢,٥) دولاراً للبرميل الواحد عام (٢٠٠٤) الى (٥٣,٥) دولاراً عام (٢٠٠٥) وبمعدل تغير سنوي (١٦٤,٦١%) بسبب

زيادة الطلب العالمي على النفط الاقتصاد العراقي في الأسواق العالمية، فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصاد عن الاقتصاد العراقي والسماح له بزيادة انتاج وتصدير كميات كبيرة من النفط، ثم ارتفعت الى (٥٥,٦) دولاراً عام (٢٠٠٦) وبمعدل تغير سنوي قدره (١٠٣,٩٢%)، كما سجلت ارتفاعاً للأعوام (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) لتبلغ (٦٩,١، ٨٨,٨) دولاراً على التوالي بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية، فضلاً عن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي الذي كان لهُ دوراً مهماً في ارتفاع أسعار النفط، لأن انخفاض سعر صرف الدولار سيؤدي الى زيادة الطلب على النفط الخام، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام. بينما سجلت انخفاضاً عام (٢٠٠٩) لتبلغ (٥٨,٩٦) دولاراً وبمعدل تغير سنوي قدره (٣٣,٦٠-%) بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) التي انعكست سلباً على أسواق النفط العالمية، وبالتالي أدت الى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام مقابل زيادة المعروض منهُ، وفي عام (٢٠١٠) فقد سجلت ارتفاعاً الى (٧٥,٩٦) دولارأ للبرميل الواحد. كما سجلت للأعوام (٢٠١١ – ٢٠١٢) لتبلغ (١٠٣ ، ١٠٧) دولاراً للبرميل الواحد على التوالي بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية، فضلاً عن استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي، بينما سجلت انخفاضاً الى (١٠٣) دولاراً للبرميل الواحد عام (٢٠١٣) وبمعدل تغير سنوي قدره (٣,٧٢-%) بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى الى انخفاض الصادرات النفطية، كما سجل انخفاضاً الى (٩٤,٩) دولاراً للبرميل الواحد عام (٢٠١٤) وبمعدل تغير سنوي قدره (٧,٨٦-%) بسبب تدهور الوضع الأمني في البلد نتيجة دخول عصابات داعش الارهابي، ثم انخفض الى (٤٤,٧) دولاراً للبرميل الواحد عام (٢٠١٥) بسبب تدهور الوضع الامني، مما أدى الى صعوبة انتاج وتصدير النفط الخام، من ثم أدى الى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام. كما سجل انخفاضاً الى (٣٦) دولاراً للبرميل الواحد عام (٢٠١٦) وبمعدل تغير سنوي قدره (١٩,٤٦-%) بسبب تفجير أنابيب النفط في الحقول النفطية الشمالية من عصابات داعش الارهابي، مما أدى الى صعوبة انتاج النفط[(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٤ – ٢٠١٦).

الجدول (١) تطور أسعار النفط الخام في الاقتصاد العراقي (دولار)

الأعوام	أسعار النفط الخام	معدل التغير السنوي %
٢٠٠٤	٣٢,٥	----
٢٠٠٥	٥٣,٥	١٦٤,٦١
٢٠٠٦	٥٥,٦	١٠٣,٩٢
٢٠٠٧	٦٢,٦	١١٢,٥٨
٢٠٠٨	88.8	١٤١,٨٥
٢٠٠٩	58.96	-٣٣,٦٠
٢٠١٠	75.96	٢٨,٨٣
٢٠١١	103	٣٥,٥٩
٢٠١٢	107	٣,٨٨

٢٠١٣	103	-٣,٧٣
٢٠١٤	94.9	-٧,٨٦
٢٠١٥	44.7	- ٥٢,٨٩
٢٠١٦	36	-١٩,٤٦
٢٠١٧	49	٣٦,١١
٢٠١٨	65	٣٢,٦٥
٢٠١٩	60	- ٧,٦٩
٢٠٢٠	40	-٣٣,٣٣
٢٠٢١	68.38	٧٠,٩٥
2022	٩٧,٤٠	١٤٢,٤٣

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

أما الأعوام (٢٠١٧ – ٢٠١٨) فقد سجلت ارتفاعاً الى (٤٩ ، ٦٥) دولاراً للبرميل الواحد وبمعدلات تغير سنوي قدرها (٣٦,١١%، ٣٢,٦٥%) على التوالي بسبب الاتفاقية الجديدة لمنظمة الاوبك (OPEC +) بتخفيض كلفة انتاج النفط الخام بعد ارتفاع تكاليف انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى الى زيادة الطلب على النفط الخام . وفي عامي (٢٠١٩ -٢٠٢٠) فقد سجلت انخفاضاً الى (٦٠ -٤٠) دولاراً على التوالي بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة انتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل في مختلف دول العالم، مما أدى الى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام، أما العامين (٢٠١٢١ – ٢٠٢٢) فقد ارتفعت الى (٦٨,٣٨، ٩٧,٤٠) دولاراً على التوالي بسبب تحسن الوضع الاقتصادي العالمي وتحسن اداء أسواق النفط الخام وانخفاض الاصابات بجائحة كورونا، مما أدى الى زيادة الطلب العالمي على النفط في الأسواق العالمية.

الشكل (١) تطور أسعار النفط الخام في الاقتصاد العراقي

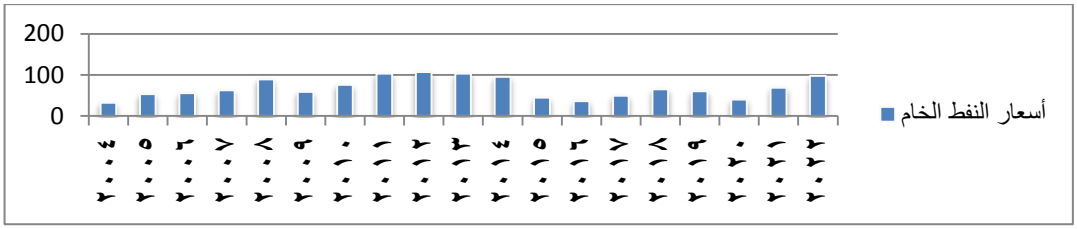

المصدر: من إعداد الباحث أعتمادا على بيانات الجدول (١)

ثانياً : تطور الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢) :

يتضح من بيانات الجدول (٢) والشكل (٢) إن الإيرادات النفطية سجل ارتفاعاً مستمراً للسنوات (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) لتبلغ (٣٢،٦٢٧ ، ٣٩،٤٨٠ ، ٤٦،٥٣٤ ، ٥٣،١٦٢) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (٢١%، ١٧,٨٦%، ١٤,٢٤%) على التوالي، وبنسب مساهمة في الايرادات العامة بلغ قدرها (٩٨,٩٢، ٩٧,٤٧%، ٩٤,٤٧%، ٩٧,٣٦%) بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط الخام، مما ادى الى زيادة انتاج

وتصدير النفط الخام، فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والسماح له بزيادة انتاج وتصدير كميات كبيرة النفط الخام.

كما ارتفعت الى (٧٩،١٣١) مليار دينار عام (٢٠٠٨) وبمعدل تغير قدره (٥٥,٩٣%) بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية مما أدى إلى زيادة عائدات النفط وزيادة الإيرادات العامة وتحقيق الفائض المالي المستمر مما انعكس على زيادة معدلات نمو الاقتصاد العراقي، بينما سجلت انخفاضاً إلى (٥١،١٩٠) مليار دينار عام (٢٠٠٩) بسبب التركز السلعي الذي يعاني منه هيكل الصادرات العراقية وانتقال آثار الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) من الدول المتقدمة إلى الاقتصاد العراقي، مما انعكس على انخفاض الايرادات النفطية.

الجدول (٢) تطور الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي (مليار دينار)

الأعوام	الايرادات النفطية (١)	معدل التغير السنوي% (٢)	الايرادات العامة (٣)	نسبة الايرادات النفطية إلى الايرادات العامة% (٤)
٢٠٠٤	٣٢،٦٢٧	---	٣٢،٩٨٢	98.92
٢٠٠٥	٣٩،٤٨٠	٢١	٤٠،٥٠٢	97.47
٢٠٠٦	٤٦،٥٣٤	١٧,٨٦	٤٩،٠٦٣	94.84
٢٠٠٧	٥٣،١٦٢	١٤,٢٤	٥٤،٥٩٩	97.36
٢٠٠٨	٧٩،١٣١	٥٥,٩٣	٨٠،٢٥٢	98.60
٢٠٠٩	٥١،٧١٩	-٣٤,٦٤	٤٧،١١٢	109.77
٢٠١٠	٦٦،٨١٩	٢٩,١٩	٧٠،١٧٨	95.21
٢٠١١	٩٨،٠٩٠	٤٦,٧٩	١٠٨،٨٠٧	90.15
٢٠١٢	١١٦،٥٩٧	١٨,٨٦	١١٩،٨١٧	97.31
٢٠١٣	١١٠،٦٧٧	-٥,٠٧	١١٣،٨٤٠	97.22
٢٠١٤	٩٧،٠٧٢	-١٢,٢٩	١٠٥،٦٠٩	91.91
٢٠١٥	٥١،٣١٢	-٤٧,١٣	٦٦،٤٧٠	77.19
٢٠١٦	٤٤،٢٦٧	-١٣,٧٣	٥٤،٤٠٩	81.35
٢٠١٧	٦٥،٠٧١	٤٦,٩٩	٧٧،٣٣٥	84.14
٢٠١٨	٩٥،٦١٩	٤٦,٩٤	١٠٦،٥٦٩	89.72
٢٠١٩	٩٩،٢١٦	٣,٧٦	١٠٧،٥٦٦	92.23
٢٠٢٠	٥٤،٤٤٨	-٤٥,١٢	٦٣،١٩٩	86.15
٢٠٢١	٩٥،٢٧٠	٧٤,٩٧	١٠٩،٠٨١	87.33
٢٠٢٢	١١٧،٤٧٥	٢٣,٣٠	١٢٢،٧٩٦	٩٥,٦٦

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

العمود(١، ٣) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (٤) من خلال المعادلة الآتية : نسب المساهمة% = الايرادات النفطية / الايرادات العامة ×١٠٠

أما الأعوام (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢) فقد سجلت ارتفاعاً مستمراً لتبلغ (٦٦،٨١٩ ، ٩٨،٠٩٠ ، ١١٦،٥٩٧) مليار دينار على التوالي. وبمعدلات تغير سنوية قدرها (٢٩,١٩%، ٤٦,٧٩%، ١٨,٨٦%) بسبب الزيادة في أسعار النفط مما انعكس على زيادة العوائد النفطية مما أدت إلى الاستثمار وزيادة معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي. لكنها سجلت انخفاضاً إلى (١١٠،٦٧٧) مليار دينار عام (٢٠١٣) وبمعدل تغير سنوي قدره (-٥,٠٧%) بسبب تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية من (١٠٧) دولاراً للبرميل الواحد إلى (١٠٣) دولاراً للبرميل الواحد، ثم استمرت بالانخفاض لتصل إلى (٤٤،٢٦٧) مليار دينار عام

(٢٠١٦)، بسبب انخفاض أسعار النفط وخاصة في النصف من عام (٢٠١٤)، مما انعكس على انخفاض عوائد النفط وانخفاض الإيرادات العامة وحدوث عجز في الموازنة العامة وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، لكنها سجلت ارتفاعاً مرة أخرى في الأعوام (٢٠١٧-٢٠١٨) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام فوق الـ(٥٠) دولار للبرميل الواحد وبعد اتفاقية الأوبك الجديدة بتخفيض تكلفة انتاج النفط الخام، بينما سجلت انخفاضاً الى (٩٩،٢١٦ ، ٥٤،٤٤٨) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (-٣,٧٦%، -٤٥,١٢%) على التوالي بسبب عودة انخفاض أسعار النفط إلى (٦٠) دولار للبرميل الواحد في السوق العالمية، فضلاً عن انتشار جائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة (وزارة المالية، التقرير السنوي، ٢٠١٤ – ٢٠١٩) . بينما سجلت ارتفاعاً في الأعوام (٢٠٢١- ٢٠٢٢) الى (٩٥،٢٧٠ ، ١١٧،٤٧٥) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (٧٤,٩٧%، ٢٣,٣٠%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى الى زيادة الطلب على النفط الخام، فضلاً عن تحسن الوضع الصحي بعد انخفاض عدد الاصابات بوباء كورونا.

الشكل (٢) تطور الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٢)

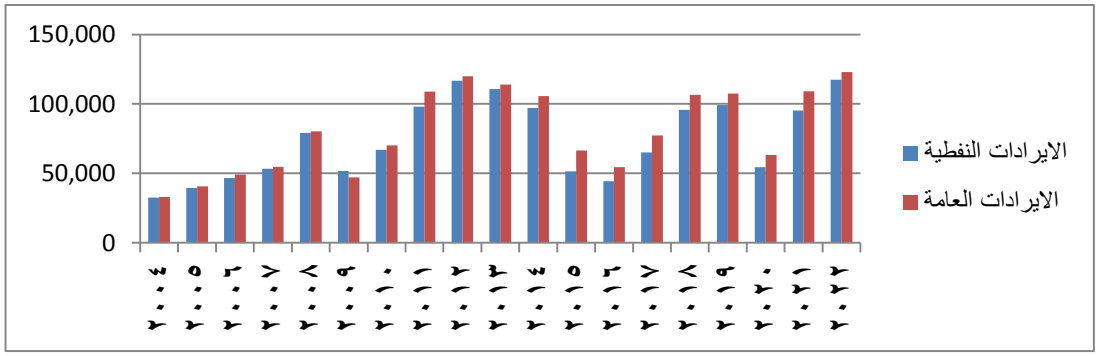

المصدر: من إعداد الباحث أعتمادا على بيانات الجدول (٤)

١.تطور الصادرات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢) :بقي القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي المساهم الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات طول الخمسة عقود الماضية من القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين، إذ بقيت الطاقة للاقتصاد العراقي من قطاع النفط الخام هي المحدد الرئيس للحصول على الموارد المالية، فالعراق لم يستغل الموارد المتأتية من النفط لأغراض تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية، بسبب الحروب المستمرة للسنوات الماضية التي أدت إلى عدم استخدام عائدات الصادرات النفطية في تحقيق النمو في القطاع غير النفطي، مما جعل الاقتصاد العراقي أقل مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية، فضلاً عن الهدر والضياع في تلك العوائد نتيجةً لانتشار الفساد الاداري

والمالي (محمد، ٢٠١١، ص ١٠). كما ان الصادرات النفطية تؤثر تأثيراً مباشر في هيكل التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات للاقتصاد العراقي ويتم عن طريق الحساب الجاري، ولتسليط الضوء على أهمية الصادرات النفطية فلا بد من تتبع نسبة مساهمة تلك الصادرات في اجمالي الصادرات للاقتصاد العراقي وكما موضح في بيانات الجدول (٥) (شندي، ٢٠١١ ، ص ٣٣٩).

الجدول(٣) تطورالصادرات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٢) (مليار دينار)

الأعوام	الصادرات النفطية (١)	معدل التغير السنوي% (٢)	اجمالي الصادرات (٣)	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات% (٤)
٢٠٠٤	٢٥،٧٢٢	---	٢٥،٨٧٧	٩٩،٤٠
٢٠٠٥	٣٤،٠٧٩	٣٢،٤٩	٤٨،٠٣١	٧٠،٩٥
٢٠٠٦	٤٣،٥٨١	٢٧،٨٨	٤٤،٧٨٦	٩٧،٩٥
٢٠٠٧	٤٧،٣٩٩	٨،٧٦	٤٩،٦٨٥	٩٥،٤٠
٢٠٠٨	٧٣،٨٢٧	٥٥،٧٥	٧٦،٠٢٥	٩٧،١٠
٢٠٠٩	٤٥،٥٨٨	- ٣٨،٢٥	٤٦،٥٤٥	٩٧،٩٤
٢٠١٠	٥٨،٨٩١	٢٩،١٨	٦٠،٥٦٣	٩٧،٢٣
٢٠١١	٩٢،٩٠٦	٥٧،٧٥	٩٣،٢٢٦	٩٩،٦٥
٢٠١٢	١٠٩،٣٤٥	١٧،٦٩	١٠٩،٨٠٤	٩٩،٥٨
٢٠١٣	١٠٤،١٨١	- ٤،٧٢	١٠٤،٦٦٩	٩٩،٥٣
٢٠١٤	٩٧،٤٠٦	-٦،٥٠	٧٩،٩٢١	١٢١،٨٧
٢٠١٥	٦٠،٦١٤	-٣٧،٧٧	٦١،٠٧٩	٩٩،٢٣
٢٠١٦	٤٨،١٨٧	-٢٠،٥٠	٤٨،٥٠٣	٩٩،٣٤
٢٠١٧	٤٨،٨٢٩	١،٣٣	٨١،٠٩٨	٦٠،٢٠
٢٠١٨	٦٧،٩٨٤	٣٩،٢٢	٨١،٣٤٨	٨٣،٥٧
٢٠١٩	٩٣،٠١٩	٣٦،٨٢	٩٧،٠٨٦	٩٥،٨١
٢٠٢٠	٥٧،١٤١	-٣٨،٥٧	٥٦،٧٠٩	١٠٠،٧٦
٢٠٢١	٩٩،٧٦٥	٧٤،٩٥	١٠٥،٥٩١	٩٤،٤٨
٢٠٢٢	١٣٠،٥٦٨	٣٠،٨٧	١٣١،٨٨٧	٩٩،٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

- العمود(١، ٣) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

-العمود (٤) من خلال المعادلة الآتية :

نسب المساهمة% = الصادرات النفطية / اجمالي الصادرات ×١٠٠

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (٣) والشكل (٣) أن الصادرات النفطية فقد شهدت ارتفاعاً مستمراً للسنوات (٢٠٠٤ -٢٠٠٨) لتبلغ (٢٥،٧٢٢ ، ٣٤،٠٧٩ ، ٤٣،٥٨١ ، ٤٧،٣٩٩ ، ٧٣،٨٢٧) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (٣٢،٤٩%، ٢٧،٨٨%، ٨،٧٦%، ٥٥،٧٥%) على التوالي وبنسب مساهمة في اجمالي الصادرات تراوحت (٩٥ – ٩٩%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، فضلاً عن رفع العقوبات الدولية التي فرضت من قبل مجلس الأمن قبل (٢٠٠٣)، مما أدى إلى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية.

أما عام (٢٠٠٩) فقد سجلت انخفاضاً الى (٤٥،٥٨٨) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (٣٨،٢٥-%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام إلى (٥٨) دولاراً للبرميل الواحد بعد أن كانت

(٨٨,٨) دولاراً للبرميل الواحد نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، التي انعكست سلباً على أداء أسواق النفط العالمية، مما ادى الى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام، مقابل الفائض في المعروض منهُ.

وفي الأعوام (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢) فقد سجلت ارتفاعاً الى (٥٨،٨٩١ ، ٩٢،٩٠٦ ، ١٠٩،٣٤٥) مليار دينار على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل مستمر إذ تجاوزت الـ(١٠٠) دولار للبرميل الواحد، مما أدى الى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني في البلد.

وفي عام (٢٠١٣) فقد انخفضت الى (١٠٤،١٨١) مليار دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي قدره (٤,٧٢-%) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وتراجع الطلب العالمي على النفط العراقي في الأسواق العالمية. ثم استمرت بالانخفاض لغاية (٢٠١٦) لتصل إلى (٤٨،١٨٧) مليار دينار بسبب الانخفاض المستمر في اسعار النفط الخام .

الشكل (٣) تطور الصادرات النفطية للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٢).

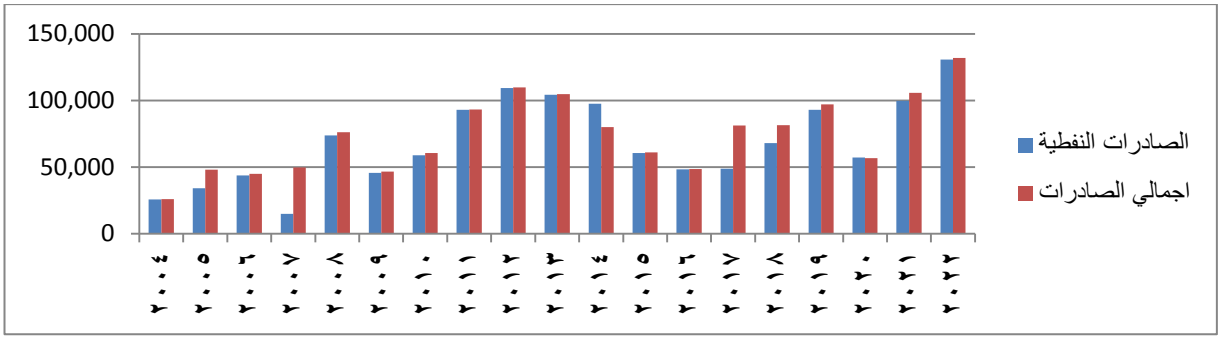

المصدر: من إعداد الباحث أعتمادا على بيانات الجدول (٣)

ثانياً : تطور مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢) :

١. تطور الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢) :

الجدول (4)تطور الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٢)(مليار دينار)

السنوات	الايرادات العامة	الانفاق العام	الفائض والعجز	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي%
٢٠٠٤	٣٢،٩٨٢	٣٢،١١٧	865	1.62
2005	٤٠،٥٠٢	٢٦،٣٧٥	14,127	19.21
٢٠٠٦	٤٩،٠٦٣	٣٨،٨٠٦	10,257	10.73
٢٠٠٧	٥٤،٥٩٩	٣٩،٠٣١	15,568	١٣,٩٦
٢٠٠٨	٨٠،٢٥٢	٥٩،٤٠٣	20,849	13.27
٢٠٠٩	٤٧،١١٢	٥٢،٥٦٧	- ٥،٤٥٤	-4.174
٢٠١٠	٧٠،١٧٨	٧٠،١٣٤	٤٤	0.02
٢٠١١	١٠٨،٨٠٧	٧٨،٧٥٧	٣٠،٠٥٠	13.82
٢٠١٢	١١٩،٨١٧	١٠٥،١٣٩	14,678	5.77
٢٠١٣	١١٣،٨٤٠	١١٩،١٢٧	- ٥،٢٨٧	-1.93
٢٠١٤	١٠٥،٦٠٩	١١٣،٤٧٣	-٧،٨٦٤	-2.95
٢٠١٥	٦٦،٤٧٠	٧٠،٣٩٧	-٣،٩٢٧	-2.01

٢٠١٦	٥٤،٤٠٩	٦٧،٠٦٧	-12,658	-6.42
٢٠١٧	٧٧،٣٣٥	٧٥،٤٩٠	1,845	0.81
٢٠١٨	١٠٦،٥٦٩	٨٠،٨٧٣	25,696	10.23
٢٠١٩	١٠٧،٥٦٦	١١١،٧٢٣	-4,157	-1.49
٢٠٢٠	٦٣،١٩٩	٧٦،٠٨٢	-12,883	-6.48
٢٠٢١	١٠٩،٠٨١	١٠٢،٨٤٩	6,232	2.06
٢٠٢٢	١٢٢،٧٩٦	٨٠،٠٢٢	٤٢،٧٧٤	14.11

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لوزارة المالية، دائرة المحاسبة، سنوات مختلفة.

يلاحظ من الجدول (4) أن الموازنة العامة حققت فائضاً متسمراً للأعوام (٢٠٠٤- ٢٠٠٨) ليبلغ (٨٦٥ ، ١٤,١٢٧ ، ١٠،١٢٧ ، ١٥،٥٦٨ ، ٢٠،٨٤٩) مليار دينار على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى الى زيادة الايرادات النفطية من ثم زيادة الايرادات العامة. بينما حقق عجزاً قدره (٥،٤٥٤-) مليار دينار بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة انعكاس الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨)، مما أدت الى انخفاض الايرادات النفطية والايرادات العامة من (٨٠،٢٥٢) مليار دينار عام (٢٠٠٨) الى (٤٧،١١٢) مليار دينار عام (٢٠٠٩)، مما أدت الى العجز.

أما الأعوام (٢٠١٠ – ٢٠١٢) فقد حقق فائضاً مستمراً ليبلغ (٤٤، ٣٠،٠٥٠ ، ١٤،٦٧٨) مليار دينار بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط، فضلاً عن زوال آثار الازمة المالية عام (٢٠٠٨)، مما ادت الى زيادة الايرادات النفطية والايرادات العامة من ثم تحقيق الفائض. بينما حققت عجزاً للأعوام (٢٠١٣- ٢٠١٦) ليبلغ (٥،٢٨٧-، ٧،٨٦٤-، ١٢،٦٥٨-) مليار دينار بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل مستمر، فضلاً عن تدهور الوضع الامني في العراق منذ النصف من عام (٢٠١٤) وسيطرة عصابات داعش الارهابي على الحقول النفطية، مما أدى تراجع الصادرات النفطية وانخفاض الايرادات المتحصلة منها. لكنها حققت فائضاً ليبلغ (١،٨٤٥ ، ٢٥،٦٩٦) مليار دينار في العامين (٢٠١٧ – ٢٠١٨) فقد بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية، فضلاً عن تحسن الوضع الامني في البلد.

وفي العامين (٢٠١٩ – ٢٠٢٠) حققت عجزاً قدره (٤،١٥٧-، ١٢،٨٨٣-) مليار دينار بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، فضلاً عن انتشار جائحة كورونا وصعوبة التداول بين دول العالم، مما انعكست سلباً على انخفاض الايرادات النفطية والايرادات العامة. بينما حققت فائضاً الى (٦،٢٣٢، ٤٢،٧٧٤) مليار دينار في العامين (٢٠٢١، ٢٠٢٢) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام التي وصلت تجاوزت الـ (٩٠) دولاراً للبرميل الواحد عام (٢٠٢٢)، مما أدى الى ارتفاع الايرادات النفطية والايرادات العامة.

الشكل (4) تطور الفائض/ العجز في الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

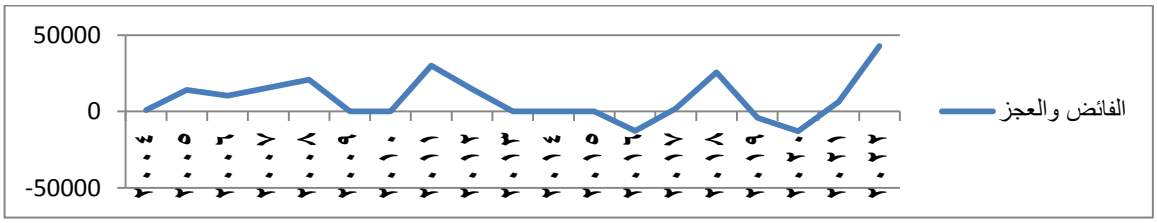

المصدر : من إعداد الباحث أعتمادا على بيانات الجدول (4).

٢.مؤشر الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢):

الجدول (5) تطور مؤشر الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار، نسبة مئوية)

السنوات	الدين العام الداخلي (١)	معدل التغير السنوي% (٢)	الناتج المحلي الاجمالي (٣)	نسبة الدين الداخلي الى الناتج% (٤)
٢٠٠٤	٥،٩٢٥	-----	٥٣،٢٣٥	11.12
٢٠٠٥	٦،٥٩٣	١١،٢٧	٧٣،٥٣٣	8.96
٢٠٠٦	٥،٣٠٧	-١٩،٥٠	٩٥،٥٨٨	5.55
٢٠٠٧	٥،١٩٣	-٢،١٤	١١١،٤٥٥	4.65
٢٠٠٨	٤،٤٥٥	-١٤،٢١	١٥٧،٠٢٦	2.83
٢٠٠٩	٨،٤٣٤	٨٩،٣١	١٣٠،٦٤٢	6.45
٢٠١٠	٩،١٨٠	٨،٤٨	١٦٧،٠٩٣	5.49
٢٠١١	٧،٤٤٦	-١٨،٨٨	٢١٧،٣٢٧	3.42
٢٠١٢	٦،٥٤٧	-١٢،٠٧	٢٥٤،٢٢٥	2.57
٢٠١٣	٤،٢٥٥	-٣٥،٠٠	٢٧٣،٥٨٧	1.55
٢٠١٤	٩،٥٢٠	١٢٣،٧٣	٢٦٦،٤٢٠	3.57
٢٠١٥	٣٢،١٤٢	٢٣٧،٦٣	١٩٤،٦٨٠	16.51
٢٠١٦	٤٧،٣٦٢	٤٧،٣٥	١٩٦،٩٢٤	24.05
٢٠١٧	٤٧،٦٧٨	٠،٦٦	٢٢٥،٧٢٢	21.12
٢٠١٨	٤١،٨٢٢	-١٢،٢٨	٢٥١،٠٦٤	16.65
٢٠١٩	٣٨،٣٣١	-٨،٣٥	٢٧٧،٨٨٤	13.79
٢٠٢٠	٦٤،٢٤٦	٦٧،٦٠	١٩٨،٧٧٤	32.32
٢٠٢١	٦٩،٩١٢	٨،٨١	٣٠١،٤٣٩	23.19
٢٠٢٢	٦٦،٥٧٣	-٨،٨١	٣٠٣،٠٠٠	21.97

المصدر: العمود(١، ٣) من إعداد الباحث أعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

العمود (٤): من إعداد الباحث اعتماداً على المعادلة الآتية:

الدين العام الداخلي = الدين العام الداخلي / الناتج المحلي الاجمالي × ١٠٠

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (5) أنَ الدين العام الداخلي قد ارتفع من (٥،٩٢٥) مليار دينار عام (٢٠٠٤) إلى (٦،٥٩٣) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (١١،٢٧%) وبنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي قدرها (١١،١٢%) بسبب توجه الدولة الى الاقتراض من المصارف المحلية لتمويل القطاعات الاقتصادية تعمير المنشآت الانتاجية التي تعرضت الى الدمار والتخريب خلال الحرب العراقية الأمريكية، ودعم البنية التحتية للاقتصاد العراقي. أما الأعوام

(٢٠٠٥ - ٢٠٠٨) فقد سجل انخفاضاً مستمراً ليبلغ (٦،٥٩٣ ، ٤،٣٠٧، ٥،١٩٣، ٤،٤٥٥) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (١٩،٥٠-%، ٢،١٤-%، ١٤،٢١-%) على التوالي وبنسبته الى الناتج المحلي الاجمالي تراوحت (٨،٩٦%- ٢،٨٣%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى زيادة الايرادات النفطية والاكتفاء كإيرادات محلية ومصدر رئيس لتمويل الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي. فضلاً عن رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق قبل (٢٠٠٣).

أما الاعوام (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) فقد شهد ارتفاعاً الى (٨،٤٣٤ ، ٩،١٨٠) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (٨٩،٣١% ، ٨،٤٨%) على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة انعكاس آثار الآزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، مما انعكست سلباً على أداء أسواق النفط العالمية، من ثم الى الاقتصاد العراقي.

وفي الأعوام (٢٠١١ - ٢٠١٢-٢٠١٣) فقد سجل انخفاضاً مستمراً ليبلغ (٧،٤٤٦، ٥،٥٤٧، ٤،٢٥٥) مليار دينار على التوالي وبنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي قدرها (٣،٤٢%، ٢،٥٧%، ١،٥٥%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي العالمي وزوال أُثار الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨)، مما أدى تراج الدولة بالاقتراض من المصارف المحلية.

أما الأعوام (٢٠١٤) فقد سجل ارتفاعاً الى (٤،٢٥٥) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (٣٥،٠٠-%)ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى (٤٧،٦٧٨) مليار دينار عام (٢٠١٧) بسبب انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني منذ النصف من عام (٢٠١٤)، ثم استمرت اسعار النفط بالانخفاض لتصل إلى (٣٧) دولاراً للبرميل الواحد عام (٢٠١٦)، مما أدى الى توجه الحكومة إلى الاقتراض من المصارف والمؤسسات المحلية لتمويل الانفاق العام وخاصةً الانفاق العسكري لمواجهة عصابات داعش الارهابي، وسد العجز في الموازنة العامة . وسجلت أعلى نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي قدرها (٢٤،٠٥%) عام (٢٠١٦) وذلك بهدف تمويل القطاعات الاقتصادية نتيجة تراجع مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي. وفي العامين (٢٠١٨ – ٢٠١٩) فقد سجل انخفاضاً ليبلغ (٤١،٨٢٢، ٣٨،٣٣١) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (١٢،٢٨-%، ٨،٣٥-%) على التوالي وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي قدرها (١٦،٦٥%، ١٣،٧٩%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام إلى (٦٥) دولاراً للبرميل الواحد عام (٢٠١٨) مما ادى الى زيادة الايرادات النفطية والانتاج النفطي. بينما سجلت ارتفاعاً في العامين (٢٠٢٠ – ٢٠٢١) ليبلغ (٦٤،٢٤٦ ، ٦٩،٩١٢) مليار دينار على التوالي بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية الذي

وصل الى (٤٠,٦٨) عام (٢٠٢٠) وانتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل في كافة دول العالم، مما أدى الى تحقيق العجز في الموازنة العامة، وبالتالي توجهت الدولة بالاقتراض من المصارف لسد العجز في الموازنة العامة. بينما انخفض الى (٦٦،٥٧٣) مليار دينار عام (٢٠٢٢) وبمعدل تغير سنوي قدره (٨,٨١-%) ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي قدرها (٢١,٩٧%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الايرادات النفطية وزيادة مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل (5) تطور الدين العام الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢).

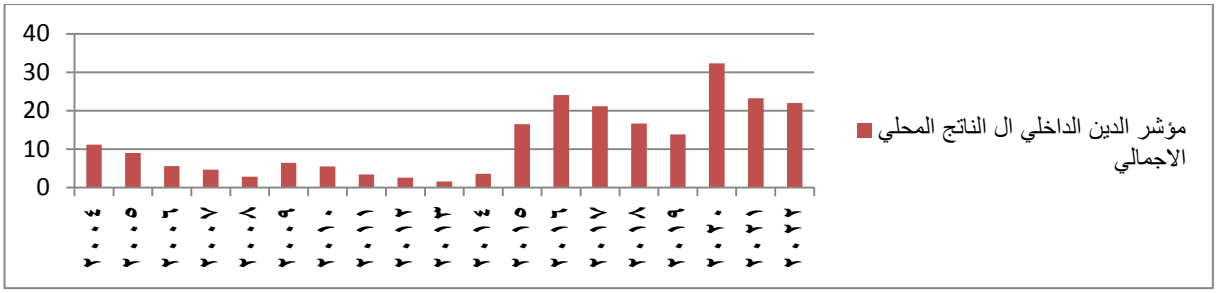

المصدر: من إعداد الباحث أعتمادا على بيانات الجدول (5).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

١.ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي كونه يعتمد على قطاع النفط الخام من حيث الايرادات النفطية التي تشكل أكثر من (٩٥%) من مجموع الايرادات العامة، والناتج النفطي يشكل أكثر من (٥٠%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا جعله اكثر عرضةً للتقلبات الخارجية في أسواق النفط العالمية.

٢.بينت نتائج التحليل ان الايرادات الضريبية تساهم بنسبة منخفضة من الايرادات العامة والتي تتراوح (٣ – ٤%) بسبب ضعف كفاءة الجهاز الضريبي والادارة الضريبية وارتفاع حالات الفساد الاداري والمالي

٣.شهد الدين الداخلي انخفاضاً مستمراً خلال الأعوام (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨) بسبب ارتفاع النفط الخام في الأسواق العالمية وخاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية والسماح بزيادة تصدير النفط .

٤.شهد الدين الداخلي ارتفاعا عام (٢٠٠٩) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة انعكاس الآثار السلبية للأزمة العالمية (٢٠٠٨)، والتي ادت الى توجه الدولة بالاقتراض الداخلي لتمويل العجز في الموازنة العامة.

ثانياً : التوصيات :

١.العمل على تنويع الاقتصاد العراقي وتنشيط القطاعي الزراعي والصناعي، وذلك للتخفيف من الصدمات النفطية التي تحدث في أسواق النفط العالمية، وتنعكس سلباً على تراجع الايرادات النفطية، مما تنعكس على العجز في الموازنة العامة.

٢.نجد إنَ التوقف في بعض المنشآت الانتاجية في الاقتصاد العراقي جميعها تعاني من عدم وجود الدعم الحكومي ولاسيما في مجال القروض المصرفية التي تساهم في دعم هذهِ المنشآت، ويجب استغلال الايرادات النفطية لإغراض الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الزراعية والصناعية التي تساهم في تطوير الصادرات غير النفطية لكي يقل الاعتماد على عوائد النفط لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام التي تؤثر سلباً على تراجع الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.

٣.السعي الى اصلاح الجهاز الضريبي والنهوض به بالمستوى الذي يحقق الاهداف الاقتصادية المطلوبة، وفي مقدمتها تمويل العجز في الموازنة العامة، من ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

المصادر

أ.المصادر العربية:

١.أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، دار المواهب للنشر والتوزيع، النجف، ط١، ٢٠١١ .

٢.اسامة محمد برير حسين وعلي عبدالله الحاكم، أثر تطبيق نمط الادارة الاستراتيجية في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات الأصغر العاملة بولاية الخرطوم في ظل الدور الوسيط للانتشار ، ٢٠٢٠ .

٣.تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية (تأملات في مفارقة الوفرة)، ترجمة: عبد الآله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية بيروت، ٢٠٠٨.

٤.حسام حسن أبو سمرة، دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة في عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين، رسالة ماجستير ، تخصص القيادة والادارة، جامعة الأقصى، غزة، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، ٢٠١٧.

٥.سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي، البنك المركزي العراقي، ٢٠١١ .

٦.صالح ياسر، ورقة سياسات : النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة / حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعرق، ٢٠١٣.

٧.علي خليفة، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد دول مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الدول المجلس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦.

٨.عبدالله الجناحي، العقلية الريعية والدولة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٨٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

٩.علي مرزا، العراق: الواقع والأفاق الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، ٢٠١٣.

١٠.علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات، الكويت، ط١، ١٩٨٥.

١١.كامل علاوي كاظم وآخرون، الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، دراسة تحليلية، جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٨.

١٢.محمد أحمد الحاوري، تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع انتاج النفط، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد (١)، العدد (٤٤٣)، اليمن ، ٢٠١٥.

١٣.لطفي حاتم وآخرون، العولمة والرأسمالية، وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٥.

١٤.وحيد عبد الرحمن وعبد العزيز عبد المجيد، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٧٤)، ٢٠١٦ .

١٥.هناء عبدالحسين الطائي ومهند عزيز الشلال، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي لدول مختارة، (مصر والاردن) للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١١)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (١٧) واسط، ٢٠١٥ ، ص١.

١٦.مروة فتحي السيد البغدادي، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد (٤٨)، المجلد (١)، ٢٠١٢ .

١٧.محمد محمود داغر وشاكر حمود صلال، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٥)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد (٩)، العدد (١٨)، الانبار، ٢٠١٧ ، ص ٨

١٨.محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمين، ٢٠١٢ ، ص٥٣٨.

١٩.محمد خبيصة، رحلة برميل النفط من (٢٠١٤) حتى (٢٠١٨)، ١٠/١٠ / ٢٠١٨، أسطنبول، متاح على شبكة الانترنت: WWW.ANADOL.AGENCYY.COM

1.Pulatovich , E.M . Impact of financial sustainability on enter – prize value expansion, Intentional Journal of Engineering and Ad-vanned Technology , 9(1) 2019 .

ب. التقارير الحكومية:

١. وزارة المالية العراقية ، التقرير الاقتصادي السنوي ، للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩)

٢. البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢)..